



آلية التأكد من استحقاق المستفيد للخدمة

لجمعية الرعاية الصحية بعقلة الصقور



جمعية الرعاية
الصحية بعقلة الصقور

آلية التأكد من استحقاق المستفيد للخدمة

لجمعية الرعاية الصحية بعقلة الصقور

اعتمد مجلس إدارة الجمعية هذه السياسة في اجتماع
(الربع الثالث) بتاريخ 8 يوليو 2024م

الطبعة
الأولى



البند الأول: المقدمة

تعد آلية التأكد من استحقاق المستفيد للخدمة من الركائز الأساسية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد بشكل متوازن بين جميع الفئات المستفيدة من خدمات الجمعية، كما تهدف هذه الآلية إلى ضمان وصول الخدمات المقدمة إلى الأشخاص الذين يحتاجونها فعلاً، بما يتماشى مع المعايير المحددة، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة لجمع وتحليل المعلومات التي تساهم في تحديد مدى استحقاق الأفراد للخدمات المقدمة بناءً على معايير دقيقة وموضوعية، بذلك، تضمن الآلية أن تكون الخدمات موجهة لمن هم بأمرس الحاجة إليها، مع الحفاظ على النزاهة والشفافية في عملية التقييم.

البند الثاني: الهدف

تهدف آلية التأكد من استحقاق المستفيد للخدمة إلى ضمان توزيع الخدمات بشكل عادل وموضوعي، بحيث تصل إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها وفقاً للمعايير المحددة، وتشمل أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية، ومنع استغلال الخدمات المقدمة من الجمعية أو الاحتيال فيها، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد، وتوفير آلية فعالة للتحقق من أهلية المستفيدين وفقاً للاحتياجات الفعلية.



البند الثالث: معايير التصنيف

تعتبر معايير التصنيف مرجعًا للجمعية لتحديد أولوية المستفيدين للخدمات، حيث تعتمد الجمعية في تحديد استحقاق المستفيدين على مجموعة من المعايير أهمها: الوضع الصحي ومدى خطورة الحالة، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، أولوية الفئة المستهدفة (كبار السن، ذوو الإعاقة، الأيتام)، الموقع الجغرافي، ومستوى الالتزام بتقديم البيانات والمستندات الصحية. وتُرتَّب الحالات حسب الأولوية بها يضمن وصول الخدمة إلى الأكثر احتياجًا، ومنها ما يلي:

الوضع الصحي:

- 1- وجود تقرير طبي حديث للحالة الصحية.
- 2- حالة المريض (عاجلة - حرجة - بسيطة).

الوضع الاجتماعي:

- 1- مستوى الدخل للفرد المريض.
- 2- دخل الأسرة.

المكان الجغرافي:

- 1- البعد عن الخدمات الصحية الأساسية.
- 2- قرى نائية وهجر.

البند الرابع: شروط الأهلية

عند تقديم الخدمات للمستفيدين، يجب مراعاة توفر الشروط التالية فيهم ليتم تقديم الدعم لهم:

1. يجب أن يكون المستفيد من سكان محافظة عقلة الصقور والقرى والهجر التابعة لها، مع استثناء الحالات الإغاثية المتواجدة ضمن نطاق المحافظة.
2. يجب على المستفيد تقديم جميع معلوماته الشخصية والحالة الصحية، مع تقديم المستندات الثبوتية والتقارير الطبية اللازمة.
3. يجب أن يحقق المستفيد شروط الخدمة التي يرغب في الاستفادة منها.
4. يجب أن يكون المستفيد ضمن الحالات الصحية المدعومة من قبل المانحين، مثل مستحقين الزكاة ومن تنطبق عليهم شروطها.



البند الخامس: التحقق من الأهلية

يحق للجمعية فرز بيانات المرضى وتقييم مدى جديتهم من خلال الباحث الاجتماعي، بالإضافة إلى التحقق من المستندات والمرفقات المقدمة من المرضى ومرافقيهم، بعد ذلك، يتم تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة لاعتماد صرف وتقديم الخدمات للمستفيدين، ويكون التحقق من الأهلية يشمل الطرق التالية:

1. **آلية الفحص الإداري:** يتم فيها فحص الوثائق والمستندات التي يقدمها المستفيد، للتأكد من استيفائه للشروط اللازمة للحصول على الخدمة.
2. **آلية المقابلة الشخصية:** يتم فيها إجراء مقابلة شخصية مع المستفيد، لجمع معلومات إضافية حول حالته، وتقييم مدى استحقاقه للخدمة.
3. **الاستشاري الطبي:** يتم فيها مراجعة التقرير الطبي من قبل المستشار الطبي للجمعية والبت في حاجة المريض للعلاج وتقديم الرعاية له.
4. **آلية الفحص الميداني:** يتم فيها زيارة المستفيد في منزله أو مكان عمله من قبل الباحث الاجتماعي، للتحقق من حالته وظروفه.

البند السادس: مراحل الأهلية

عندما يقوم المرضى بتقديم طلبات الرعاية الصحية، يمر طلبهم عبر عدة مراحل للتأكد من حالتهم الصحية ودراسة وضعهم المالي، وهي كما يلي:

1. يقوم المريض بتسجيل حساب له في موقع الجمعية وهو القناة الرسمية لتقديم الطلبات، ثم يفتح ملف مستفيد ويقوم بتعبئة بياناته الشخصية وبيانات حالته المرضية، مع إرفاق الملفات الضرورية التالية:
 - a. بطاقة الهوية الوطنية.
 - b. تعريف بالدخل.
 - c. تقارير طبية.
 - d. عقد الإيجار، أو ما يثبت استفادة المريض من الإسكان الخيري.
2. تتأكد لجنة المساعدات الإنسانية من المعلومات المقدمة، وتقوم بتكليف باحث اجتماعي لزيارة المريض في منزله أو مقر عمله للتحقق من حالته الصحية واستحقاقه للرعاية، ويُعد الباحث تقريراً يُسلم للجنة.
3. بعد التحقق، تقوم الجمعية بدراسة الطلبات ثم يتم رفعها لمجلس الإدارة لاعتماد تقديم خدمات الرعاية الصحية للمستفيد.



البند السابع: آلية معرفة

تعتمد الجمعية في تحديد أهلية المستفيدين للحصول على خدمات الرعاية الصحية على نظام تقييم موحد يجمع بين مستوى الدخل الشهري للفرد والحالة الصحية للمستفيد، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة في تقديم الدعم، وضمان وصول الخدمات إلى الفئات الأشد حاجة بطريقة موضوعية ومنصفة، حيث يتم تقييم كل مستفيد من خلال منحه نقاطًا محددة بناءً على دخله وحالته الصحية، ثم يُحسب إجمالي النقاط، والذي على أساسه يتم تصنيفه ضمن فئة من خمس فئات (أ، ب، ج، د، غير مستحق)، كل فئة تعبر عن درجة الاستحقاق وتحدد حجم الدعم الذي يمكن تقديمه، كما أن وصول المريض إلى عدد معين من النقاط لا يعني بالضرورة استحقاقه للدعم، وإنما يخضع للتقييم الشامل وموافقة الجمعية، وفيما يلي تفاصيل نظام النقاط المعتمد:

تحديد الفئة حسب النقاط

أجمالي النقاط	من 8 إلى 9	6 إلى 7	4 إلى 5	2 إلى 3	0 إلى 1
الفئة بعد حساب النقاط	أ	ب	ج	د	غير مستحق
نوع الاستحقاق	استحقاق كامل وشامل	استحقاق مرتفع (%80)	استحقاق متوسط (%50)	استحقاق محدود (%25)	لا يستحق الدعم

نقاط الحالة الصحية

النقاط	الدخل شهرياً
5	مريض مرض مزمن خطير
4	إعاقة دائمة (ذهنية أو حركية)
3	بحاجة لعملية أو علاج مكلف
2	مرض مؤقت يتطلب علاج مستمر
0	سليم صحياً

نقاط الدخل الشهري للفرد

النقاط	الدخل شهرياً
5	أقل من 500
4	من 500 إلى أقل من 1000
3	من 1000 إلى أقل من 3000
2	من 3000 إلى أقل من 5000
0	5000 فأكثر

مثال تطبيقي:

المستفيدة نورة، يبلغ دخلها الشهري كفرد 1200 ريال، مما يمنحها **3 نقاط** ضمن تصنيف الدخل، كما أنها تعاني من إعاقة حركية دائمة، فتُمنح **3 نقاط** إضافية ضمن تصنيف الحالة الصحية، بذلك يكون إجمالي النقاط 6 نقاط، ما يضعها ضمن الفئة (ب)، وهي فئة الاستحقاق المرتفع.



البند الثامن: اختبار الفئات

تعتمد عملية تصنيف المستفيدين بناءً على مدى استحقاقهم للرعاية الصحية على آلية متعددة المراحل، تبدأ بفرز آلي أولي، وتنتهي باتخاذ القرار النهائي من الجمعية، الهدف من هذه التصنيف هو ضمان عدالة التقييم وشفافية تقديم الخدمات، مع مراعاة الجوانب الصحية والمالية لكل مستفيد، ومن أطراف التقييم ودور كل جهة هو التالي:

1. **النظام الآلي (الفرز الأولي):** يقوم النظام تلقائيًا بحساب مجموع نقاط المستفيد بناءً على البيانات المدخلة (الدخل - الحالة الصحية)، ويقترح التصنيف الأولي (فئة أ، ب، ج، د، أو غير مستحق).
2. **الباحث الاجتماعي:** يراجع البيانات المرفقة ويتأكد من صحتها من خلال الزيارات الميدانية، ويعد تقريرًا تفصيليًا عن الوضع الاجتماعي والمعيشي للمستفيد.
3. **الاستشاري الطبي:** يقوم بمراجعة التقارير الطبية المرفقة، ويقيم الحالة الصحية للمستفيد، ويمنح التقييم الطبي المناسب الذي يسهم في احتساب النقاط الصحية بدقة.
4. **الإدارة التنفيذية:** تراجع التقارير الاجتماعية والطبية، وتقارنها مع النتائج الآلية، ثم تصدر توصية مبدئية بالتصنيف المناسب لكل حالة.
5. **مجلس الإدارة:** الجهة المسؤولة عن اعتماد القرار النهائي بخصوص الاستحقاق، ويملك صلاحية الموافقة أو التعديل بناءً على التوصيات المقدمة من المدير التنفيذي.



البند التاسع: أحكام عامة

1. يحق للجمعية الامتناع عن تقديم خدماتها في حال اشتباهها بوجود بيانات غير صحيحة أو مضللة تم استخدامها في ملف المريض للحصول على الأهلية والاستفادة من خدمات الجمعية.
2. يحق للجمعية مطالبة المريض بتقديم مستندات إضافية تثبت حالته الصحية والمالية، أو طلب تحديث المستندات المقدمة بتاريخ حديث.
3. الجمعية عند وضعها لتصنيف فئات المستفيدين تقوم بتحديد أولويات الدعم، بالإضافة إلى تحديد حالات عدم استحقاق الأهلية للمقدمين على طلبات الدعم في الجمعية.
4. يهدف نظام تصنيف الفئات إلى تقديم تقييم مساعد لحالة المستفيد، ولا يُعد ملزماً للجمعية في اعتماد الدعم أو صرفه، ويحتفظ مجلس الإدارة أو من يفوضه بحق اتخاذ القرار النهائي.
5. تحتفظ الجمعية بالحق في تقديم الدعم لحالات إنسانية خاصة حتى لو لم تنطبق عليها شروط النقاط أو يكون ضمن تصنيف الفئات، بناءً على تقييم لجنة المساعدات الإنسانية وموافقة مجلس الإدارة.
6. تلتزم الجمعية بالحفاظ على سرية معلومات المستفيدين، ويُستخدم نظام تصنيف الفئات لأغراض داخلية فقط ضمن ضوابط الحوكمة وسياسة الخصوصية المعتمدة لدى الجمعية.
7. يحق للجمعية طلب تعويض من المستفيدين الذين ثبت عدم أهليتهم وقد تلقوا الدعم، ولها الحق في مقاضاة المستفيد في حال امتناعه عن إرجاع المصروف له أو تعويض الجمعية بما تكبدته من تكاليف تقديم الرعاية له.
8. يحق للجمعية الامتناع عن تقديم الرعاية الصحية والخدمات الأخرى لمن لا تراه مستحقاً لها، دون الحاجة لتبرير قرار الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة.
9. في حالة ثبت تقديم المستفيد لمعلومات كاذبة أو تضليلية، يمكن للجمعية اتخاذ إجراءات تأديبية تتضمن إيقاف الدعم المستقبلي أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد المستفيد.
10. لا تتحمل الجمعية أي مسؤولية قانونية تجاه المستفيدين الذين لم يُقبلوا ضمن برامج الدعم، طالما تم تطبيق النظام وفق المعايير المعلنة وبشفافية.
11. تحتفظ الجمعية بحقها في مراجعة أو تحديث معايير الاستحقاق وتقييم الحالات بشكل دوري لضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة.

نوصلك للخير

كن الأمل لهم وتبرع عبر



الموقع الإلكتروني لجمع التبرعات

store.reayahoqlh.org.sa



حساب الجمعية الرئيسي لدى مصرف الراجحي

SA 898 0000 291 6080 1022 1552



حساب الصدقة الجارية

SA 128 0000 291 6080 1012 2446



حساب الوقف

SA 228 0000 291 6080 1022 1206



حساب الزكاة

SA 128 0000 291 6080 1022 1677



حساب العمليات الجراحية

SA 178 0000 291 6080 1012 2453



حساب المبادرات

SA 438 0000 291 6080 1022 1701



حساب الأجهزة الطبية

SA 348 0000 291 6080 1022 0893



حساب الجمعية الرئيسي لدى مصرف الإنماء

SA 250 5000 0682 05839 020000

